



م. نايف الحداد لـ «الأنباء»: نعمل على استكمال موافقة الجهات الرسمية على شروط وآليات توزيع الأسهم

«هيئة الشراكة»: طرح 50% من «شمال الزور» للمواطنين قريباً

حوار: احمد مغربي

كشف مدير مكتب الجوث والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر والالتزام في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص م. نايف الحداد أن الهيئة تتطلع إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة لتشمل قطاعات خدمية واجتماعية واقتصادية تساهم في تخفيض التكاليف الحالية على الميزانية العامة للدولة وتحسن الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. وأوضح الحداد في حوار خاص مع «الأنباء» أن هيئة مشروعات الشراكة تقوم حالياً بوضع جدول زمني للانتقاء بعدة جهات حكومية معنية بتلك الخدمات لاستطلاع تلك الفرص ودراسة الجدوى الاقتصادية لطرحها وفق نظام الشراكة. وقال إن الهيئة تقوم حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لإجراء عملية الاكتتاب في محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى وفق المتطلبات القانونية المطلوبة ونسبة 50% للمواطنين. منسيرا إلى أن «الهيئة» تعمل حالياً على أخذ موافقة الجهات الرسمية على شروط وآليات توزيع الأسهم على المواطنين. وكذلك اعتماد محضر وقرارات الجمعية العمومية غير العادية للشركة من قبل الجهات المعنية ونشر قراراتها في الجريدة الرسمية.



(رئيس كومار)

ما آخر التطورات التي توصلت إليها في اكتتاب محطة الزور الشمالية - المرحلة الأولى؟
● تعمل الهيئة حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لإجراء عملية الاكتتاب وفق المتطلبات القانونية المطلوبة ومنها موافقة الجهات الرسمية على شروط وآليات توزيع الأسهم على المواطنين، وكذلك اعتماد محضر وقرارات الجمعية العمومية غير العادية للشركة من قبل الجهات المعنية ونشر قراراتها في الجريدة الرسمية.

ما الموعد المحدد لدعوة المواطنين إلى الاكتتاب المنتظر لمحطة شمال الزور؟

● نأمل أن يكون الموعد المحدد قريباً في حال استكمال الإجراءات المذكورة أعلاه واستيفاء المدة القانونية لعملية الاكتتاب.

ما النسبة المقترحة للمواطنين وبقيّة الحصص؟

● وفق القانون يخصص للمواطنين 50% من رأسمال الشركة والباقي من رأس المال موزع على بقية المساهمين بما فيهم الجهات الحكومية.

توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة لتشمل قطاعات خدمية واجتماعية واقتصادية

طرح مشروع المركز الخدمي والترفيهي في منطقة العقيلة ومشروع المدن العمالية في جنوب الجھراء

الخاص رقم 116 لسنة 2014، وهو أن يقوم القطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء تشغيل وصيانة المشروع وإدارته لفترة محددة على أرض تمتلكها الدولة ويتم بعدها بتسليم المشروع للدولة بعد انقضاء فترة الاستثمار، وفيما يخص مشروع المدن العمالية فإن مدة الاستثمار هي 40 عاماً وتشتمل على فترة التصميم والإنشاء.

ويقيم المشروع في جنوب مدينة الجھراء بمساحة مليون و15 ألف متر مربع، ليكفي 20 ألف عامل من الذكور ذوي الدخل المحدود، ويشتمل المشروع على الخدمات السكنية، الاجتماعية، الطبية، الأمنية التي يحتاج لها العامل بشكل يومي. ويهدف المشروع إلى توفير السكن الملائم لتلك العمالة وتوفير جميع الخدمات والاحتياجات التي يتطلبها أي عامل حتى يمارس حياته اليومية بشكل طبيعي. وقد انتهت الهيئة بالتعاون مع الجهة العامة المتمثلة في بلدية الكويت

من دراسة جدوى المشروع الاقتصادية ومن ثم تأهيل عدد من الشركات/ التحالفات المطابقة لمعايير التأهيل. وستتم دعوة المؤهلين لتقديم عروضهم الفنية والمالية بعد انتهاء إدارة الفتوى والتشريع من مراجعة مستندات الطرح وإرسال الملاحظات التي يجب أن يتم إسقاطها على المستند.

وفور انتهاء الفتوى والتشريع من مراجعة المستندات ستقوم الهيئة بالإعلان عن بدء مرحلة طلب تقديم العروض. بعدها سيتم اختيار المستثمر الناجح الذي سيتم توقيع عقد الشراكة بينه وبين الجهة العامة، وهو صاحب أفضل عرض. بعدها فترتي التصميم والإنشاء من ستستغرق 3 سنوات من تاريخ توقيع عقد الشراكة، تليها فترة تشغيل المشروع ومدتها 37 عاماً، هذا وسيتم التنافس على القيمة المالية للمشروع وهي التي سيتم التنافس عليها وهي القيمة

التي تشمل تكلفة المشروع وتكلفة التشغيل طوال فترة الاستثمار.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

آخر ما توصلتم إليه في إعداد دليل إرشادي جديد لمشروعات الشراكة بين القطاعين وفق أفضل الممارسات والخبرات الدولية؟

● تم الانتهاء من إصدار الدليل الإرشادي لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

ويجدر بالذكر أن الدليل الإرشادي تم إصداره باللغتين العربية والإنجليزية بالتعاون مع البنك الدولي كما تم توفير نسخة الكترونية منه في موقع الهيئة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستقوم بتحديث الدليل الإرشادي وفق مستجدات الممارسات الإقليمية والدولية حسب ما تطلب ذلك بما يتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والقوانين المحلية للدولة.

ما أهم القطاعات الجديدة التي تنوي الهيئة الدخول فيها في خططها المستقبلية؟

● تتطلع الهيئة إلى توسيع رقعة تنفيذ مشروعات الدولة وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في شهر إبريل من العام الماضي، حيث تم تحديثه وفق متطلبات القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تذكر م. نايف الحداد أن فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام القانون المشار إليه كما يلي:
- تخفيف العبء عن تخصيص ميزانيات لإقامة مشروعات الدولة، وذلك من خلال تمويل القطاع الخاص لتلك المشروعات.
- تحويل دور الجهات العامة بالدولة من دور خدمي إلى دور رقابي وتنظيمي.
- السرعة والاتقان في إنجاز مشروعات الدولة وذلك حسب المخطط الزمني لكل مشروع.
- إتاحة المجال للقطاع الخاص بالابتكار والمشاركة الفعالة في تنمية مجال تقديم الخدمات للدولة.
- خلق فرص وظيفية للشباب الكويتي وذلك من خلال انخراطه بالعمل في القطاع الخاص في الشركات المنشأة للمشروعات.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية واستثمارها بالدولة.
- تحويل الكويت إلى مركز مالي جاذب للاستثمار العالمي.
- إنشاء شركات كويتية مساهمة ومدرجة تعمل في قطاعات مختلفة يمتلك المواطنون أسهمها بنسبة 50% مع عائد مجز، إذا تجاوزت تكلفتها الإجمالية 60 مليون دينار.
- زيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحقيق أهداف الخطة المستقبلية للكويت عام 2035.
- تحقيق أهداف وثيقة الدولة لإصلاح الاقتصاد المحلي.

معرفي: إستراتيجية «رنج للتأمين» تهدف إلى تعزيز الإبداع والابتكار

مبيناً أن الكادر البشري هو الاستثمار الحقيقي للمهارات الفردية والجماعية. وأضاف معرفي على هامش اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2019 والذي شهد تكريم الشركة عدداً من الموظفين والموظفات، أن هذا التكريم يسهم في تشجيع وتعزيز روح الإبداع والابتكار، وتحفيز الموظفين لتبني الأفكار البناءة التي تصب في تطوير العمل، وذلك لتميزهم وتفانيهم في مجال عملهم وباتى ذلك في ضوء خطة أطلقتها إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية بهدف تحفيز الموظفين لبذل المزيد من الجهود ونشر ثقافة التميز والإبداع الوظيفي، إلى جانب فتح قنوات الاتصال والتواصل الأفقي بين الموظف والمسؤول المباشر باعتباره جزءاً من العملية الإدارية، لاسيما ومن أجل تقوية العلاقة الوظيفية بينهما ودفعهم نحو تقديم أفضل أداء للمساهمة في الارتقاء بمستوى أداء الإدارة وتسيير العمل على أكمل وجه.

من جانبه، أشاد نائب رئيس مجلس الإدارة د. أسامة بوخمسين، بالتفاني والإخلاص في العمل من جميع الموظفين، مشيراً إلى أن هذا التكريم يأتي من أجل الإسهام والرقى بالعمل، مضيفاً أن هذا التكريم يقدم للمتميزين في العمل نتيجة عطاءهم وجهدهم الذي بذل، حيث أثمرت عنه النتائج الإيجابية في الميزانية المالية العمومية لعام 2018.

وقال بوخمسين: إن الشركة تتقدم بالشكر والتقدير لكل موظف مجتهد في عمله، ملتزم بقواعد الشركة التي يعمل بها، ويسعى دوماً للتقدم والتغيير، والوصول إلى أعلى الدرجات بكل جد واجتهاد ومثابرة، داعياً كل موظف أن يسعى إلى بذل كل ما يستطيع من جهد لكي يصل بالشركة للمراتب المرجوة في السوق المحلي، لتحقيق طموحه والتقدم والرقى وصولاً لأعلى المناصب بجهوده، مشدداً أن يعتمد كل موظف على بذل الجهد والاجتهاد بكل أمانة في العمل تحقيقاً للأهداف المنشودة.

قال رئيس مجلس الإدارة لشركة رنج للتأمين د. عبد الله معرفي إن تكريم الموظفين المتميزين يأتي ضمن استراتيجية الشركة الخاصة بتقدير الإنجازات المتفجرة، والأداء المتميز.



د. معرفي ودشتي يكرمان د. أسامة بوخمسين

جمعية الفردوس التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية

تعلم جمعية الفردوس التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (1346) والأنشطة كالتالي:

م	الرخصة المطلوبة	النشاط	المساحة	القيمة الإيجارية	الموقع	الرقم الأبي للنشاط
1	حلويات ومعجنات	حلويات ومعجنات	18,90 م ²	750 د.ك.	الفردوس - قطعة (4) - محل رقم (1) - الدور الأرضي	12840154
2	مأكولات خفيفة	مأكولات خفيفة	30,02 م ²	500 د.ك.	الفردوس - قطعة (4) - محل رقم (4) - الدور الأرضي	12840197
3	خطاب ملايس السيدات وأقربائها	خطاب ملايس السيدات وأقربائها	20,58 م ²	250 د.ك.	الفردوس - قطعة (4) - محل رقم (2) - الدور الأرضي	12840162

وذلك وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للمهنة.
- 2- توضع العطاءات بالصدوق مباشرة وبالطرف المغلق من قِبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناءً على القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة (2016) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- سوف يتم الاختيار للمتقدم باعاً على دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- 4- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بقيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية يتم استرداده في حال عدم الفوز من مائة إلى مئيلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة عند التعاقد.
- 5- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (250 د.ك.) مائتان وخمسون ديناراً كويتياً لاغير. غير قابلة للاسترجاع اعتباراً من تاريخ (2019/2/17) وحتى تاريخ (2019/3/5) من الساعة (9:00) صباحاً وحتى الساعة (3:00) مساءً من الأحد إلى الخميس.
- 6- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بجولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي لاتحاد من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة مساءً.
- 7- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد ولا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- 8- تطبيق أحكام القانون رقم (24) لسنة (1979) والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة (2013) في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- 9- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة (2011) ولن يعتد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة
1 صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
2 صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3 من يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمراً من قبيله حالياً وفي حالة عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتمويله المسؤولية القانونية.
4 شيك مصدق بمبلغ مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
5 شيك مصدق بقيمة الدعم.
6 إيصال شراء كراسة الشروط.
7 كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

مجلس الإدارة
للاستفسار: 24890011 - 24895138 - 24882480

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ الْمُطْمَئِنِّينَ أَوْجِبِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرْتَضِيَةً
فَأَدِّخِي فِي عِبَادِي وَأَدِّخِي حَيْثِي
صدق الله العظيم

مشاركة عزاء
يتقدم
رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
وجميع العاملين في
الشركة الكويتية العقارية القابضة
وشركاتها التابعة
بخالص العزاء وصادق المواساة من
السيد / ماجد ناصر الغملاس
نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام
لشركة العمران للتطوير العقاري
وآل الغملاس الكرام
لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
والده
ناصر سليمان الغملاس
سائلين الله العليّ القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
اللهم صلِّ على خير رسلك
مجلس الإدارة